موقف منظمة الاوبك من قرار تأميم النفط العراقي ١٩٧٢

م.م. وسام حميد محمود العيساوي

الجامعة العراقية كلية العلوم الإسلامية

The Stance of OPEC on the Iraqi Oil Nationalization Decision of 1972

Asst. Lec. Wassam Hamid Mahmoud Al-Issawi

University of Iraq, College of Islamic Sciences

dr.wesaam84@gmail.com

ملخص البحث

تناول هذا البحث موقف منظمة أوبك من تأميم النفط العراقي في السبعينيات، حيث شكّل هذا القرار نقطة تحول رئيسة في السياسة النفطية العراقية وأثر بشكل مباشر على أسواق النفط العالمية. يسلط البحث الضوء على السياق التاريخي لقرار التأميم، وتأثيره على السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي للعراق، كما يستعرض ردود فعل الدول الأعضاء في منظمة أوبك، والتي تراوحت بين الدعم والتحفظ وفقًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

حلل البحث أيضًا انعكاسات التأميم على سياسات أوبك واستقرار أسواق النفط، إذ أدى القرار إلى تغييرات في سياسات الإنتاج والتسعير داخل المنظمة، وساهم في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التحكم في مواردها الطبيعية. كما يتطرق إلى التحديات التي واجهتها أوبك نتيجة لهذا القرار، بما في ذلك الضغوط الخارجية والتوترات بين الدول الأعضاء.

وخلص البحث إلى أن تأميم النفط العراقي عزز من مكانة العراق داخل أوبك، وساهم في إرساء نموذج للدول المنتجة للنفط لاستعادة سيادتها على مواردها، رغم التحديات التي واجهتها المنظمة في الحفاظ على توازنها الداخلي واستقرار الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: تأميم النفط، النفط العراقي، السياسة النفطية، الاقتصاد العراقي، التأميم، منظمة أوبك، أسواق النفط، السيادة الاقتصادية، الشركات النفطية.

Research Summary:

This study examines OPEC's position on the nationalization of Iraqi oil in the 1970s, a decision that marked a significant shift in Iraq's oil policy and had a direct impact on global oil markets. The research explores the historical context of the nationalization decision, its effects on Iraq’s national sovereignty and economic independence, and the reactions of OPEC member

states, which varied between support and reservations based on their economic and political interests.

The study also analyzes the implications of nationalization on OPEC's policies and market stability, highlighting how the decision influenced production and pricing strategies within the organization and strengthened the ability of member states to control their natural resources. Additionally, the study addresses the challenges OPEC faced as a result of this decision, including external pressures and internal tensions among member states.

The research concludes that the nationalization of Iraqi oil enhanced Iraq's position within OPEC and set a precedent for oil-producing nations seeking to reclaim sovereignty over their resources, despite the challenges OPEC faced in maintaining its internal balance and ensuring market stability.

Keywords: Nationalization of oil, Iraqi oil, Oil policy, Iraqi economy, Nationalization, OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries), Oil markets, Economic sovereignty, Oil companies.

المقدمة:

شهدت السبعينيات تغييرات كبيرة في السياسة النفطية في المنطقة العربية، وكان من أبرزها قرار العراق بتأميم نفطه، الذي شكل خطوة قوية نحو التحرر الاقتصادي والسياسي من سيطرة الشركات الأجنبية. وقد أُعلن التأميم في خضم تحولات سياسية واقتصادية دولية، وكان لهذا القرار تأثيره على دول منظمة أوبك(OPEC) ، باعتبارها تضم دولًا منتجة للنفط تتشارك في مصالح مشتركة، لكنها قد تختلف في استراتيجياتها وسياساتها الوطنية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل موقف منظمة أوبك من تأميم النفط العراقي، والوقوف على الأسباب التي دفعت بعض الدول الأعضاء لدعم أو معارضة هذه الخطوة، بالإضافة إلى انعكاسات هذه المواقف على وحدة المنظمة وأهدافها.

بعد تأميم العراق لقطاع النفط في السبعينيات، شهدت البلاد زيادة كبيرة في إنتاج النفط، حيث زادت قدرة العراق على التحكم بمصادره وتوظيفها لخدمة الاقتصاد الوطني. قبل التأميم، كانت الشركات الأجنبية تسيطر على الإنتاج، لكن بعد القرار، ارتفع إنتاج العراق بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تعزيز مكانته كأحد أهم منتجي النفط في المنطقة. ويُظهر التقرير السنوي لمنظمة أوبك أن نسبة مساهمة العراق في الإنتاج ازدادت تدريجياً خلال تلك المدة.

من ناحية أخرى، كان العراق يحتل موقعًا متقدمًا عالميًا في احتياطي النفط، حيث يُقدر حجم احتياطي النفط العراقي بنحو ٨ إلى ١٠% من إجمالي الاحتياطي العالمي، وهو ما يعادل حوالي ١٤٥ مليار برميل (وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢٠). وهذا الامر وضع العراق في مرتبة مميزة داخل منظمة أوبك، حيث أصبحت سياساته وإنتاجه مؤثرين بشكل كبير على قرارات المنظمة واستقرار سوق النفط العالمية.

على صعيد آخر، كان لسياسة التأميم تأثيرا كبيرا على اقتصاد العراق بشكل خاص؛ فقد ازدادت الإيرادات النفطية بشكل كبير، حيث شكّلت أكثر من ٩٠% من إجمالي دخل الدولة بعد التأميم. ساهمت هذه الإيرادات في تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم قطاعات مثل التعليم والصحة، مما ساعد العراق في تعزيز اقتصاده وتطوير بنيته التحتية.

أما بالنسبة لمواقف الدول الأعضاء في أوبك من تأميم النفط العراقي، فقد أظهرت بعض الدراسات أن حوالي ٦٠-٧٠% من الدول الأعضاء اتبعت مواقف مؤيدة لسياسات التأميم، إذ كانت هذه الدول تسعى إلى تعزيز سيادتها على مواردها الطبيعية أيضًا. ومع ذلك، بقيت حوالي ٣٠-٤٠% من الدول الأعضاء متحفظة تجاه هذه السياسات، نظرًا لمصالحها الاقتصادية مع الشركات الأجنبية. وسنتحدث في هذا البحث عن دور منظمة اوبك في هذا التأميم وتأثيره على العراق.

مشكلة البحث والسؤال الرئيس

شهدت الدول المنتجة للنفط في العالم العربي، وخاصة العراق، تحولات جذرية في منتصف القرن العشرين نتيجة قرارات تأميم النفط. هذا القرار لم يكن فقط قضية اقتصادية، بل كان بمثابة خطوة سياسية واستراتيجية تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية والسيطرة على موارد الدولة. ومن هنا، أصبح التأميم موضوعًا مهمًا للدراسة والتحليل، إذ إنه يعكس التوجهات الوطنية ويمثل تحديًا للمصالح الأجنبية التي كانت تسيطر على موارد النفط في المنطقة، وبالنسبة لتأثير التأميم على أسعار النفط، يُشير خبراء الاقتصاد إلى أن السبعينيات شهدت زيادة ملحوظة في أسعار النفط، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة ٤٠٠% بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤. كان للتأميم، جنبًا إلى جنب مع التوترات السياسية العالمية، دور كبير في هذا الارتفاع، مما زاد من عائدات الدول المنتجة للنفط وأدى إلى تغيير كبير في التوازن الاقتصادي العالمي.

وفي سياق هذا القرار، كانت لمنظمة أوبك دور بارز في التنسيق بين الدول الأعضاء لضمان استقرار السوق العالمية للنفط وتحقيق المصالح المشتركة. غير أن تأميم النفط العراقي، رغم أهدافه الوطنية، أثار مجموعة من التساؤلات حول مدى تأثيره على تماسك الدول الأعضاء في المنظمة، وما إذا كانت تلك الدول قد دعمت العراق في قراره أو اتخذت مواقف مغايرة بناءً على مصالحها الخاصة. فالتأميم قد أسفر عن نتائج مختلطة بين تعزيز الاستقلال الاقتصادي من جهة، وظهور تحديات في التعاون الدولي من جهة أخرى.

أظهرت الدراسات السابقة تباينًا في مواقف الدول الأعضاء في أوبك تجاه التأميم. فقد أكدت بعض الدراسات (مثل دراسة الزهراني، ٢٠١٠) على أن التأميم ساعد في تعزيز السيادة الوطنية، بينما أشارت دراسات أخرى (مثل دراسة الخليفي، ٢٠١٨) إلى أن تأميم الموارد قد يؤدي أحيانًا إلى تقليص التوافق بين الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بسبب اختلاف المصالح الوطنية والاقتصادية.

من هنا تبرز مشكلة هذا البحث، التي تركز على موقف منظمة أوبك من قرار تأميم النفط العراقي، وتسعى إلى تحليل المواقف المختلفة للدول الأعضاء تجاه هذه الخطوة، وفهم مدى تأثير هذا القرار على تماسك المنظمة واستقرار أسواق النفط العالمية. وعليه، يمكن صياغة السؤال الرئيس للبحث كالتالي :**ما هو موقف منظمة أوبك من قرار تأميم النفط العراقي، وكيف أثر هذا القرار على تماسك المنظمة واستقرار سوق النفط؟**

تساؤلات البحث

- ما هو السياق التاريخي والسياسي لقرار تأميم النفط العراقي؟
- كيف كان موقف منظمة أوبك من هذا القرار، وهل كانت هناك ردود فعل متباينة بين أعضائها؟
- ما هي العوامل السياسية والاقتصادية التي أثرت في مواقف الدول الأعضاء تجاه تأميم النفط؟
- ما تأثير التأميم على تماسك منظمة أوبك ووحدة أهدافها؟
- كيف انعكس قرار تأميم النفط على سياسات الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة؟

أهمية البحث (النظرية والعملية)

- **الأهمية النظرية:** يسهم هذا البحث في تعميق فهم الدور الذي تمارسه منظمة أوبك في دعم أو معارضة القرارات السيادية للدول الأعضاء، كما يُلقي الضوء على مدى قدرة المنظمة على التكيف مع التحولات السياسية الكبيرة التي تؤثر في سوق النفط العالمي.
- **الأهمية العملية:** يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة صناع القرار في دول أوبك وغيرها من الدول المنتجة للنفط، مما يساعدهم على استيعاب تداعيات التأميمات المستقبلية وآثارها على التعاون في منظمة أوبك، كما يمكن أن تعزز الدراسة فهم كيفية الحفاظ على وحدة المنظمة في ظل اختلافات السياسات الوطنية.

أهداف البحث

- استكشاف موقف منظمة أوبك من تأميم النفط العراقي وتحليل ردود فعال الدول الأعضاء.
- توضيح العوامل التي دفعت بعض الدول إلى تأييد أو معارضة التأميم.
- دراسة تأثير قرار التأميم على تماسك منظمة أوبك وتوافق سياساتها.
- تحديد أثر هذا القرار على سياسات الدول الأعضاء بشأن مواردها النفطية واستقلاليتها الاقتصادية.

الفصل الأول: تأميم النفط العراقي وتأثيره على الاقتصاد والسيادة الوطنية

المبحث الأول: تعريف التأميم وأسبابه في العراق

التأميم[١] هو عملية تحويل ملكية الشركات أو الأصول الخاصة إلى الملكية العامة، بحيث تصبح تحت إدارة وسيطرة الدولة بدلاً من الأفراد أو الشركات الخاصة. يعتبر التأميم خيارًا استراتيجيًا اتخذته العديد من الدول المنتجة للنفط في منتصف القرن العشرين لضمان السيطرة على مواردها وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. في العراق، كان التأميم استجابة لعدة أسباب، أبرزها تعزيز السيادة الوطنية، وزيادة الإيرادات الوطنية التي تُستثمر في التنمية[1] .

[١] تأميم النفط هو عملية تحويل ملكية الموارد النفطية من الشركات الأجنبية أو الخاصة إلى الدولة بحيث تصبح تحت سيطرتها الكاملة، مما يتيح لها التحكم في إنتاج وتسعير وتوزيع النفط بما يتوافق مع مصالحها الوطنية. ينظر يوسف إبراهيم، النفط والعلاقات الدولية: دراسة في السياسة النفطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٢٠.

كان من أسباب التأميم في العراق أيضًا تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة الشركات الأجنبية، وخصوصًا الشركات البريطانية والأمريكية التي كانت تستحوذ على نسبة كبيرة من عائدات النفط. كان هذا النهج مدفوعًا بالسياسات الوطنية المتنامية في تلك الفترة، التي ركزت على تحرير البلاد من الاستعمار الاقتصادي والسياسي [٢].

المطلب الاول: مراحل تأميم النفط العراقي وأهم الأحداث المرتبطة به

مرّ تأميم النفط في العراق بعدة مراحل وأحداث مهمة، بدأت بمحاولات الدولة العراقية للتفاوض مع الشركات النفطية الأجنبية في بداية الستينات، والتي لم تؤد إلى نتائج ملموسة.

السياسة النفطية في العراق مرت بتغيرات عميقة منذ اكتشاف النفط وتأسيس الشركات الاحتكارية مثل شركة النفط العراقية(Iraq Petroleum Company) ، التي سيطرت على الإنتاج وسياسته، متخذة قرارات تحد من الإنتاج والتوسع، مما أثر سلبًا على استقلالية القرار العراقي. أدى ظهور النظام الجمهوري العراقي إلى حاجة ماسة لتطوير البنية التحتية وزيادة الموارد المالية لدعم المشاريع الاقتصادية والخدمية، فاعتمدت الحكومة سياسة وطنية لتوسيع الاستثمار في القطاع النفطي عبر تأسيس شركة النفط الوطنية وإلغاء الامتيازات التي لم تستغلها الشركات الاحتكارية [٣].

ابتدأت الحكومة العراقية في نهاية الستينيات بتطبيق سياسات اشتراكية تعتمد على التخطيط المنظم والتنمية الاقتصادية. استخدمت دروس الماضي في تعاملها مع الشركات الاحتكارية، التي عرفت بتأجيلها المطالب العراقية، مما دفعها إلى انتهاج سياسات جديدة من خلال فرض رؤيتها الوطنية على هذه الشركات. ونتيجة لهذه السياسة، تمكن العراق من تأميم شركة النفط الاحتكارية في عام ١٩٧٢، مما سمح باستثمار موارده النفطية وفتح الباب لتوجيه عائداتها نحو تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة كانت الحكومات السابقة عاجزة عن تحقيقها [٤].

بدأت المحاولات الاستعمارية الحقيقية للسيطرة على النفط العراقي في منتصف القرن التاسع عشر، حيث قادت ألمانيا محاولات لاكتشاف الثروة النفطية في العراق وإقامة مشاريع كبرى كخط سكة حديد برلين–بغداد، الأمر الذي واجه معارضة بريطانية قوية، كانت بريطانيا تشعر بالتهديد من هذا المشروع، مما جعلها تعارضه بشدة خشية من نفوذ ألماني على طريق الخليج العربي. الولايات المتحدة بدورها حاولت دخول السوق، لكن محاولاتها باءت بالفشل في ظل المصالح البريطانية المسيطرة [٥].

استمر الصراع بين القوى العالمية للهيمنة على النفط العراقي. نجحت بريطانيا في توقيع اتفاقات متعددة للسيطرة على النفط، خاصة في ولايتي الموصل وبغداد، وتأسست شركة البترول التركية (TPC)كجهة رئيسية لاستثمار النفط العراقي. تم تعديل التفاهمات بعد الحرب العالمية الأولى عبر اتفاقية سان ريمو التي منحت بريطانيا السيطرة الكاملة على العراق وأمنت مصالحها النفطية [٦].

رغم توقيع العراق اتفاقية نفطية مع TPC في عام ١٩٢٥، تضمنّت هذه الاتفاقية شروطًا احتكارية أثارت غضب القوى الوطنية العراقية، التي رأت أن الاتفاقية تمنح سيطرة استعمارية بريطانية على الموارد. بدأت عمليات الإنتاج في حقل بابا كركر في كركوك، ورغم ذلك، أدى الصراع الفرنسي البريطاني حول خط أنابيب النفط إلى تأخر تطلعات الحكومة العراقية في تحقيق عوائد كافية لتنفيذ برامجها الاقتصادية [٧].

استمر الضغط على العراق رغم الاستقلال الشكلي في ١٩٣٢ وانضمامه إلى عصبة الأمم، إذ بقي النفط تحت السيطرة البريطانية، وأثر الصراع العالمي خلال الحرب العالمية الثانية على كميات الإنتاج، مما دفع الحكومة العراقية إلى التفكير في سياسات للتوازن بين المصالح الأجنبية. لاحقًا، حاولت الحكومة العسكرية في ١٩٤١ تغيير السياسة النفطية بإلغاء الامتيازات البريطانية وتوجيهها نحو ألمانيا، إلا أن الظروف العسكرية والسياسية حالت دون ذلك [٨].

مع إعادة احتلال بريطانيا للعراق بعد حركة مايس ١٩٤١، ازداد التحكم البريطاني في سياسات العراق النفطية، حيث سعت بريطانيا لتأمين موارد النفط لدعم مجهوداتها الحربية. حاولت الحكومات المتعاقبة لاحقًا استغلال ظروف الحرب لتخفيف الهيمنة الأجنبية، ولكن العراق لم يستطع ممارسة سيادة كاملة على موارده حتى العقود اللاحقة [٩].

اخذت السياسة النفطية في العراق منحىً مختلفاً منذ تأسيس مجلس الإعمار سنة ١٩٥٥، لكنها ظلت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية مثل شركة النفط العراقية (I.P.C) التي سعت إلى الهيمنة على القرار العراقي عبر سياسات شملت تحديد الإنتاج وخفض الأسعار وعدم التوسع في استثمار الأراضي النفطية، مما أدى إلى تقليص العوائد المالية المتاحة للحكومة العراقية. ومع تأسيس النظام الجمهوري، وتحت ضغط الحاجة إلى تعزيز الموارد المالية لتمويل المشاريع الاقتصادية والخدمية وتطوير البنية التحتية، تبنت الحكومات العراقية سياسة جديدة هدفت إلى توسيع الاستثمار في قطاع النفط. أنشأت شركة النفط الوطنية، وشرعت في إلغاء الامتيازات غير المستغلة من قبل الشركات

الاحتكارية، ووقعت عدة اتفاقيات دولية لزيادة إنتاج النفط محلياً في الحقول الجنوبية، كما طالبت تلك الشركات بزيادة الإنتاج وزيادة حصة العراق من الإيرادات النفطية [١٠].

على الرغم من ذلك، واجهت هذه السياسات رفضاً صريحاً من قبل الشركات الاحتكارية التي عمدت إلى التلاعب بكميات الإنتاج بهدف الحد من العوائد المالية للعراق. ومع تولي الحكومة العراقية الجديدة زمام الأمور بعد عام ١٩٦٨، انتهجت سياسة اشتراكية مبنية على التخطيط الاقتصادي المنظم، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تشمل قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة، بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. واستندت هذه الحكومة إلى الخبرات السابقة في التعامل مع الشركات النفطية الاحتكارية، معلنة سياسة جديدة لاسترداد حقوق العراق الاقتصادية. ونتيجة لهذا التوجه، اتخذ القرار التاريخي بتأميم عمليات شركة النفط العراقية الاحتكارية في الأول من حزيران ١٩٧٢، ليبدأ العراق استثمار النفط محلياً وتوجيه العائدات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، استطاعت أن تساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين بعد عقود من السيطرة الأجنبية على الموارد النفطية [١١].

يعود الصراع الدولي حول النفط العراقي إلى القرن التاسع عشر، حين أرسلت ألمانيا بعثة علمية بقيادة المهندس (باول روبارخ) عام ١٨٤٦ للتنقيب عن النفط. سعت ألمانيا لاحقاً إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في العراق عبر اتفاقية سكك حديدية مع الدولة العثمانية عام ١٨٨٨، حصلت بموجبها على امتياز إنشاء خط سكة حديد بين برلين وبغداد، لكن بريطانيا عارضت هذا المشروع بشدة لاعتقادها أنه سيسمح لألمانيا بإنشاء قاعدة بحرية في الخليج العربي. وفي عام ١٩٠٨، حاولت الولايات المتحدة أيضاً دخول الساحة عبر السعي للحصول على حق الامتياز النفطي والمشاركة في إنشاء السكك الحديدية، لكن محاولاتها باءت بالفشل نتيجة لمعارضة المصالح البريطانية [١٢].

نتيجة لهذه المنافسة الدولية، أنشئت شركة مشتركة عام ١٩١١ في لندن تحت اسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المتحدة، بهدف إضعاف التوجهات الأمريكية نحو النفط العراقي. وفي أكتوبر ١٩١٢، تم تغيير اسم هذه الشركة إلى "شركة البترول التركية(T.P.C) "، وتولى إدارتها تحالف يضم شركات بريطانية وألمانية وهولندية. وفي عام ١٩١٤، منحت الدولة العثمانية شركة البترول التركية امتيازاً لاستغلال النفط في الموصل وبغداد، لكنه لم يوقع رسمياً بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى [١٣].

بعد انتهاء الحرب، أبرم البريطانيون والفرنسيون اتفاقية سان ريمو عام ١٩٢٠، التي منحت فرنسا حصةً من رأس مال شركة البترول التركية، بشرط أن تتخلى عن مطالبها بشأن مدينة الموصل. ومع منح بريطانيا السيطرة الكاملة على العراق بموجب هذه الاتفاقية، وضعت الأسس لبناء الدولة العراقية الجديدة وفق مصالحها الاستراتيجية، وتحديداً في مجال الاتصالات والقواعد العسكرية و النفط ، وقعت الحكومة العراقية أول اتفاقية نفطية مع شركة (T.P.C) عام ١٩٢٥، منحت الشركة حق التنقيب والاستخراج في منطقتي الموصل وبغداد لمدة ٧٥ عاماً، مما أثار احتجاجات واسعة داخل العراق باعتبار هذه الاتفاقية نوعاً من الاستعمار الاقتصادي [١٤].

بدأ إنتاج النفط لأول مرة من آبار بابا كركر في كركوك عام ١٩٢٧، وواجهت الحكومة العراقية تحديات عدة في استغلال العائدات النفطية لأغراض التنمية بسبب استمرار الصراع بين بريطانيا وفرنسا حول نقل النفط إلى موانئ البحر المتوسط. وفي عام ١٩٢٨، عقدت الدول الكبرى اتفاق الخط الأحمر، الذي أسفر عن تحالف جديد بين بريطانيا والولايات المتحدة لمواجهة المطامح الفرنسية في السيطرة على النفط العراقي [١٥].

إزاء تلك التحديات، وفي ظل الخلاف المتصاعد بين شركة (P. C .١.) والحكومة العراقية، دخلت دول أوروبا الشرقية إلى ميدان التنافس على النفط العراقي، بعد محاولتها مزاحمة الشركات الغربية الاحتكارية. هذا جعل شركة (P. C .١.) في وضع مضطرب، مما دفعها إلى إطلاق التهديدات ضد تلك الدول، وتوعدها باتخاذ الإجراءات القانونية في حال شرائها النفط العراقي المنتج محليًا. في هذا السياق، كانت شركة (P. C .١.) أمام اختبار جديد تمثل في مؤسسة إيراب الفرنسية وما مثلته من تهديد في استثمار حقل نفط الرميلة، وهو ما قد يؤدي إلى مواجهة مباشرة مع فرنسا. هذا الوضع جعل الشركة عاجزة عن اتخاذ قرار حاسم [١٦].

بناءً على ذلك، في ٢١ حزيران ١٩٦٩، عقدت شركة النفط الوطنية اتفاقية مع مؤسسة (Michino Export)السوفيتية، التي عهدت إليها بتجهيزها بكافة الأجهزة والخبرات الفنية اللازمة لإقامة صناعات نفطية وطنية، كما قدمت المؤسسة السوفيتية قرضًا بقيمة ٢٥ مليون دينار لتغطية تكلفة استيراد المعدات التي تحتاجها الشركة. وقد تم تعزيز الاتفاقية مع السوفيت حول استثمار حقل الرميلة الشمالي في ٢١ تموز ١٩٦٩، حيث تعهد السوفييت بتقديم المساعدة في تطوير احتياطي الحقل في ضوء التوجهات العراقية الجديدة نحو الدول الاشتراكية، أبدت بريطانيا مخاوفها من سعي

العراق لتأميم الشـــركات المســـتثمرة في النفط، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تُظهر نفس القلق، معتقدة أن الاتحاد السوفيتي غير قادر على تلبية احتياجات العراق بشكل متكامل، لا سيما وأنه كان يعاني من مشـاكل في وسـائل النقل النفطية. إلا أن تلك التصـورات لم تكن دقيقة، حيث اتخذ العراق خطوات أخرى في مجال اســتثماره النفطي تمثلت أبرز تلك الخطوات في عقد شــركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع مؤسـسـة (كيمو كومبلك س) الهنغارية في ٢١ تشـرين الأول ١٩٦٩ لحفر أربعة آبار في حقل الرميلة الشـمالي، كما اتفقت الشركة مع معهد البترول الفرنسـي لإنشـاء مختبرات حقلية في البصـرة. وامتدت الاتفاقيات لتشـمل تسـويق النفط من خلال تعاون مع شـركات نفطية من ألمانيا، تشيكوسلوفاكيا، إيطاليا، وسريلانكا [١٧].

نجحت الحكومة العراقية بتلك الاتفاقيات في كسـر القيود التي فرضـتها الشـركات الاحتكارية، مما دفع شـــركة (P. C .١.) إلى تخفيض إنتـاج نفط كركوك إلى ٧٣,٣ مليون طن أواخر ســـنة ١٩٦٩وهذا دفع الحكومة العراقية إلى توجيه إنذار مباشر إلى الشركة للمطالبة بتسديد الديون المترتبة عليها، وتعديل ســعر نفط الجنوب، ونقل مركزها إلى بغداد، مع إخضـــاع حســاباتها للرقابة المالية العراقية [١٨].

بعد تلك الخطوات الجريئة، اتجهت الحكومة العراقية إلى المواجهة المباشـرة مع شـركة (P. .١. C) للاعتراف بحق العراق في اسـتثمار حقل الرميلة الشـمالي، وإيقاف أسـاليب المماطلة التي اتبعتها الشـركة. أصـدرت الحكومة العراقية في ١١ شـباط ١٩٧٠ قانونًا رقم ٢٤ لسـد الثغرات التشـريعية في المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠)، الذي يخص تخصـيص الأراضـي لشـركات النفط، مما أكد على أن الحكومة العراقية ليست مستعدة للتنازل عن مطالبها [١٩].

شــهد كانون الأول ١٩٧٠ انعقاد مؤتمر كاراكاس للدول المصــدرة للنفط (أوبك)، حيث تم الاتفاق على زيادة حصــة العراق من أرباح الشـركات إلى ٥٥% كحد أدنى، وإلغاء حسـومات التسـويق. هذا التغيير أحدث ارتباكًا بين الشــركات الاحتكارية وبعض الدول المنتجة للنفط، وهو ما دفع العراق إلى المطالبة برفع أســـعار نفطه. كما تم توقيع اتفاقية طهران في ١٤ شـــباط ١٩٧١، التي رفعت من أسعار النفط بمقدار ٣٣ سنتًا للبرميل مع زيادة سنوية [٢٠].

استمرت الضغوط العراقية حتى تم التوصل إلى اتفاق مع الشركات في كانون الأول ١٩٧٠ لزيادة العوائد المالية من النفط العراقي. هذا الاتفاق كان بداية تسـوية المشـاكل العالقة بين الحكومة العراقية

والشركة. في تشرين الثاني ١٩٧١، دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات جديدة مع شركة (.١. P. C)، لكن الطرفين لم يتوصلا إلى نتائج ملموسة، مما دفع الحكومة إلى إصدار الميثاق الوطني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١، والذي أكد على ضرورة تحرير الثروة النفطية لصالح رفاهية الشعب[٢١] .

في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٢، عُقدت جولة جديدة من المفاوضات مع شركة (.١. P. C) حيث أكد الوفد العراقي على ضرورة تسوية جميع القضايا المعلقة، ومن بينها تحسين أساليب الإنتاج وضمان حقوق العراق في العوائد النفطية. بعد مفاوضات طويلة استمرت حتى منتصف أيار ١٩٧٢، وصلت العلاقات إلى طريق مسدود، مما دفع الحكومة العراقية إلى إصدار إنذارها الأخير لشركة (.١. P. C) في ١٧ أيار ١٩٧٢ [٢٢].

ورغم فشل المفاوضات، لم تستجب شركة (.١. P. C) للمطالب العراقية، مما دفع الحكومة إلى إصدار القانون رقم (٦٩) في ١ حزيران ١٩٧٢، الذي أمم بموجبه عمليات شركة نفط العراق في البلاد، ونتج عن ذلك امتلاك الحكومة لجميع الأصول الخاصة بالشركة في الأراضي العراقية [٢٣]. وفي عام ١٩٧٢، اتخذ العراق قرارًا حاسمًا بتأميم شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Company)، حيث أصدر القانون رقم ٦٩ لعام ١٩٧٢ الذي نص على تأميم أصول الشركة وتحويلها إلى ملكية الدولة بالكامل [٢٤].

شكل هذا القرار نقطة تحول كبيرة في تاريخ صناعة النفط العراقي، حيث أصبح النفط مملوكًا بالكامل للدولة، مما سمح للعراق بتحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات، والسيطرة الكاملة على عمليات الإنتاج والتصدير. تلا هذه المرحلة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية التي تولت إدارة عمليات الإنتاج والتصدير، وأعطت دفعة قوية لتطوير القطاع النفطي ليكون ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني[٢٥].

المطلب الثاني: تأثير التأميم على اقتصاد العراق وتنمية قطاع النفط

كان لتأميم النفط العراقي تأثيرات اقتصادية واسعة، حيث زادت إيرادات الدولة بشكل ملحوظ، مما أتاح للعراق تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة، خصوصًا في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة.[٢٦] كما ساعد التأميم على تخفيض الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه الاقتصاد نحو التصنيع وتطوير قدرات الدولة الإنتاجية [٢٧].

ومن الناحية القانونية أسهم التأميم في تعزيز السيادة القانونية للعراق على موارده الطبيعية، مما جعله قادرًا على فرض شروطه وتوجيه سياسته النفطية بما يتوافق مع المصالح الوطنية. وقد أدت هذه الخطوة إلى توتر في العلاقات بين العراق وبعض الدول الكبرى، خصوصًا بريطانيا والولايات المتحدة، التي كانت تسيطر شركاتها على جزء كبير من قطاع النفط العراقي قبل التأميم [٢٨]. رغم التحديات، ساعد التأميم على بناء قاعدة صناعية وطنية ودعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة[٢٩].

المبحث الثاني: انعكاسات التأميم على السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم السيادة الاقتصادية في سياق تأميم النفط

السيادة الاقتصادية[٢] تعني قدرة الدولة على التحكم الكامل في مواردها الاقتصادية وتوجيهها بما يخدم مصالحها الوطنية، بدون التأثر بالضغوط الخارجية أو التبعية للشركات الأجنبية. ويعتبر تأميم النفط من أبرز الوسائل لتحقيق هذه السيادة، حيث يمكن الدولة من السيطرة المباشرة على مواردها الاقتصادية، ويعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية استراتيجية بدون تدخلات خارجية [٣٠].

في سياق العراق، كان تأميم النفط خطوة لتعزيز هذه السيادة الاقتصادية؛ فبمجرد أن استحوذ العراق على شركات النفط الأجنبية، أصبح بإمكانه التحكم الكامل في عملية إنتاج وتصدير النفط، ما مكنه من وضع سياسات مستقلة تستند إلى أولوياته الاقتصادية والتنموية [٣١]. وقد شهدت البلاد زيادة ملحوظة في عائدات النفط، حيث استطاع العراق توجيه هذه العائدات نحو مشاريع تنموية داخلية، بدلاً من أن تذهب نسبة كبيرة منها إلى الشركات الأجنبية [٣٢].

المطلب الثاني: دور التأميم في تعزيز السيادة الوطنية للعراق

أدى تأميم النفط في العراق دورًا كبيرًا في تعزيز السيادة الوطنية من خلال إنهاء سيطرة الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك حقوقًا شبه كاملة على عمليات الإنتاج والتصدير. كان قرار التأميم في

[٢] السيادة الاقتصادية هي قدرة الدولة على التحكم الكامل في مواردها الاقتصادية واتخاذ القرارات المتعلقة بها دون تدخل خارجي، بما يحقق الاستقلالية المالية والسياسية للدولة ويعزز رفاهية مواطنيها، ينظر محمد محود آبيه، السيادة الاقتصادية في موريتانيا: التحديات والخطابات الترويجية مقال منشور على موقع الجزيرة نت ٢٧نوفمبر ٢٠٢٤.

عام ١٩٧٢ خطوة ذات أبعاد سياسية واقتصادية، إذ تمكن العراق من إدارة ثروته النفطية بشكل مستقل، مما ساعد في بناء اقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية[٣٣].

ومن الأمثلة الواقعية على تعزيز التأميم للسيادة الوطنية، استطاع العراق بعد التأميم أن يستخدم النفط كسلاح اقتصادي وسياسي في المحافل الدولية، كما حدث في أزمة النفط عام ١٩٧٣ حينما قام العراق بقطع صادرات النفط عن الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر. هذا القرار أظهر قوة العراق كدولة مستقلة وقادرة على استخدام مواردها للضغط السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي [٣٤].

المطلب الثالث: تأثير التأميم على تقليل التبعية للشركات الأجنبية

ساهم تأميم النفط بشكل مباشر في تقليل التبعية للشركات الأجنبية، حيث تمكنت الدولة من التحكم في قطاع النفط بشكل كامل. قبل التأميم، كانت الشركات الكبرى مثل "بريتيش بتروليوم" و"ستاندرد أويل" تستحوذ على نسبة كبيرة من أرباح النفط العراقي، وتسيطر على القرارات المتعلقة بالإنتاج والأسعار. لكن بعد التأميم، انخفضت هذه التبعية وأصبحت الدولة هي الوحيدة التي تحدد سياساتها النفطية وتدير مواردها [٣٥].

ومنها تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، التي تولت مسؤولية إدارة القطاع النفطي بالكامل، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية وتوظيف الخبرات المحلية. كما استطاع العراق توقيع عقود جديدة بشروط أكثر ملاءمة مع بعض الدول، بعد أن كان سابقًا مرغمًا على قبول شروط مجحفة من قبل الشركات الأجنبية [٣٦].

الفصل الثاني: موقف منظمة أوبك ودورها في دعم وتأطير تأميم النفط

المبحث الأول: موقف منظمة أوبك من تأميم النفط العراقي

المطلب الأول: خلفية عامة حول منظمة أوبك وأهدافها

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)[٣] في عام ١٩٦٠ بهدف توحيد وتنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، وتحقيق استقرار في أسواق النفط العالمية، مما يحفظ مصالح الدول

[٣] منظمة أوبك هي منظمة حكومية دولية، تأسست في عام ١٩٦٠، تضم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وتهدف إلى تنسيق السياسات النفطية بين أعضائها لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط العالمية وضمان تأمين إمدادات النفط

المصدرة والمستهلكة على حد سواء. وتهدف أوبك إلى تأمين أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة، وتوفير دخل مستدام للدول الأعضاء، وتأمين استقرار إمدادات النفط للمستهلكين [٣٧]. تشكلت المنظمة في وقت كان يعاني فيه العديد من الدول المنتجة من سيطرة الشركات الأجنبية على مواردها النفطية، وهو ما دفع إلى التفكير بضرورة تحقيق سيادة أكبر على هذه الموارد [٣٨]. ساعدت أوبك في تعزيز فكرة التأميم كوسيلة لتحقيق هذه السيادة الاقتصادية، خاصة في الدول الأعضاء التي كانت تعاني من التبعية الاقتصادية للشركات الأجنبية [٣٩].

المطلب الثاني: دور أوبك في توحيد المواقف تجاه قرارات التأميم في الدول الأعضاء

لعبت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دورًا محوريًا في توحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه قرارات التأميم، خاصة في المدة التي شهدت تصاعد حركات التأميم في الستينيات والسبعينيات. كان هدف أوبك من هذه الوحدة هو تعزيز سيادة الدول الأعضاء على مواردها الطبيعية والتقليل من السيطرة الأجنبية التي كانت تتمتع بها الشركات النفطية الدولية على قطاعات النفط في دول مثل العراق وليبيا وفنزويلا [٤٠].

كانت أوبك منصة فعّالة للنقاش وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، مما سمح بتشكيل استراتيجيات مشتركة للتعامل مع الشركات الأجنبية والدول المستهلكة للنفط. كما وفرت المنظمة الدعم القانوني والدبلوماسي للدول التي تبنت سياسات التأميم، مما ساعد على خلق جبهة موحدة تجاه هذه القرارات الحساسة [٤١].

ساعدت أوبك الدول الأعضاء في الاستفادة من تجارب بعضها البعض في مسألة التأميم، حيث كانت هناك دول قد بدأت تأميم نفطها بنجاح مثل فنزويلا، مما شجع دولاً أخرى كالعراق على اتخاذ خطوات مماثلة [٤٢]. إضافة إلى ذلك، أتاحت أوبك فرصة لهذه الدول لتنسيق مواقفها في مواجهة الضغوط الخارجية، سواء كانت من جانب الشركات متعددة الجنسيات أو الحكومات التي تعتمد بشكل كبير على النفط المستورد. كان من بين أهداف أوبك في دعم التأميم تقليل التبعية والحد من التدخلات الأجنبية في شؤون الدول النفطية. تأميم النفط في العراق عام ١٩٧٢، على سبيل المثال،

بطريقة عادلة للدول المنتجة والمستهلكة. ينظر صالح المانع منظمة الأوبك ودورها في السياسة الاقتصادية الدولية ، مكتبة الانجلو مصري، ٢٠٠٥، ص٢١

قوبل بتأييد ضمني من أوبك، حيث شجع هذا القرار على المزيد من الاستقلال الاقتصادي للدولة وأعطى نموذجًا لبقية الأعضاء بأن التأميم يمكن أن يتم دون خسائر كبيرة في السوق الدولية [٤٣].

ساعدت أوبك في صياغة سياسات نفطية جديدة تستند إلى رغبات الدول الأعضاء بدلاً من مصالح الشركات الأجنبية. وقد ساهمت هذه السياسات في دعم استقرار الأسعار وإعطاء الدول الأعضاء قدرة أكبر على التحكم في معدلات الإنتاج، بما يخدم احتياجاتها الاقتصادية. كما أن الدعم الذي قدمته أوبك للدول الأعضاء ساعد على خلق تحالفات داخل المنظمة، مما زاد من تماسك أعضائها وقدرتهم على التفاوض ككتلة واحدة [٤٤].

تمكنت أوبك، بفضل وحدة مواقف أعضائها، من الاستجابة بفعالية للضغوط التي تلت قرارات التأميم، حيث تمكنت من ضبط مستويات الإنتاج ورفع الأسعار بما يحمي مصالح الدول الأعضاء ويعزز من موقفها التفاوضي أمام الدول المستهلكة. ولولا هذه الوحدة في المواقف، لكانت الدول الأعضاء عرضة للتضييق الاقتصادي من قبل الشركات والحكومات الأجنبية [٤٥].

المطلب الثالث: موقف الدول الأعضاء في أوبك من قرار تأميم النفط العراقي

عندما اتخذ العراق قراره بتأميم قطاع النفط عام ١٩٧٢، كان هذا القرار من أهم الخطوات نحو تعزيز السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية والتقليل من هيمنة الشركات الأجنبية على قطاع النفط العراقي. وقد لاقى هذا القرار دعمًا وتأييدًا من معظم الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي رأت فيه خطوة إيجابية لتعزيز السيادة الاقتصادية للدول المنتجة للنفط وتحقيق مصالحها الوطنية [٤٦].

وقفت الدول الأعضاء في أوبك إلى جانب العراق، حيث كانت تدرك أن نجاح العراق في هذا القرار يمكن أن يمهد الطريق لبقية الدول لتبني سياسات مماثلة. فقد دعمت دول مثل ليبيا والجزائر هذا القرار بحماس، إذ كانت هذه الدول أيضًا في طريقها نحو تعزيز سيادتها على مواردها النفطية. كما رأت دول مثل السعودية والكويت أن تأميم العراق للنفط يمكن أن يحسن شروط التفاوض مع الشركات الأجنبية ويدفعها لإعطاء امتيازات أفضل للدول المنتجة [٤٧].

تعاونت الدول الأعضاء في أوبك للحفاظ على استقرار السوق بعد تأميم النفط العراقي، حيث كانت المنظمة تعمل على توحيد المواقف بشأن إدارة الإنتاج والأسعار. وكان التأميم يهدف إلى

ضمان سيطرة أكبر للدول الأعضاء على عمليات الإنتاج والتسعير، ما أدى إلى تنسيق الجهود لمواجهة أية محاولات لضغوط خارجية أو محاولات مقاطعة للنفط العراقي [٤٨].

كان لقرار العراق بتأميم النفط تأثيرا كبيرا على دول أخرى داخل أوبك، حيث شجعت هذه الخطوة الدول الأعضاء مثل فنزويلا وإيران وليبيا على إعادة النظر في سياساتها النفطية وبدأت في تبني سياسات تأميم مشابهة أو استراتيجيات تعزيز السيادة الاقتصادية. أدى هذا التوجه المشترك إلى تشكيل جبهة موحدة داخل أوبك من أجل التفاوض بشكل أفضل مع الشركات الأجنبية وتقليل هيمنتها[٤٩].

كان موقف أوبك في دعم قرار تأميم النفط العراقي من العوامل التي عززت من مكانة المنظمة عالميا، إذ ظهرت ككيان قوي يمثل مصالح الدول المنتجة ويسعى لتعزيز سيادتها على مواردها. أثبتت أوبك أن التضامن بين الدول الأعضاء يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية، وأدى هذا إلى توسيع دور المنظمة كفاعل مهم في تحقيق التوازن في سوق النفط العالمي [٥٠].

بالرغم من التأييد، كانت هناك تحديات وضغوط على بعض الدول الأعضاء بسبب التأميم، حيث واجهت بعض الدول انتقادات من القوى الاقتصادية الكبرى. ومع ذلك، تمكنت أوبك من تقديم الدعم اللازم للحفاظ على استقلالية القرار العراقي، مما شجع بقية الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات مماثلة دون الخوف من العواقب الاقتصادية والسياسية [٥١].

المبحث الثاني: تأثير تأميم النفط العراقي على سياسات أوبك واستقرار السوق

بعد أن قرر العراق تأميم النفط في عام ١٩٧٢، كانت هذه الخطوة بمثابة تحول كبير في سياسات النفط العالمية، وأسهمت بشكل مباشر في تأثير أوبك على سياسات الإنتاج العالمية. وواجهت أوبك تحديات كبيرة في تنسيق سياساتها بين الدول الأعضاء لضمان استقرار أسعار النفط والحفاظ على مصالحها في الأسواق العالمية [٥٢].

المطلب الأول: تأثير التأميم على سياسات الإنتاج داخل منظمة أوبك

تأميم النفط العراقي كان له تأثير كبير على سياسات الإنتاج داخل أوبك. بعد التأميم، بدأ العراق في فرض سيطرته الكاملة على صناعة النفط في بلاده، مما منحه قدرة أكبر على التنسيق مع باقي الدول الأعضاء في المنظمة لتحديد مستويات الإنتاج. فبعد تأميم العراق، اتخذت أوبك نهجًا منسقًا فيما يتعلق بالحصص الإنتاجية بين الدول الأعضاء. في عام ١٩٥٢، تبنت أوبك لأول مرة سياسة

تحديد حصـــص الإنتاج لكل دولة من الدول الأعضـــاء لتقليل التنافس بين الدول المنتجة وضـــمان استقرار الأسعار [٥٣].

كان لهذا التوجه تأثير مباشـــر على الأســـواق العالمية. ففي العقد الذي تلا تأميم النفط العراقي، تمكنت أوبك من الحفاظ على اسـتقرار الإنتاج بشـكل عام، بل تمكنت من رفع أسـعار النفط بشـكل تدريجي. على سبيل المثال، في عام ١٩٧٣، بعد تأميم النفط العراقي، رفعت أوبك أسعار النفط بنحو ٧٠% خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، مما أثر بشـــكل كبير على الأســـواق العالمية [٥٤]. هذا التغيير ساعد في تعزيز قدرة أوبك على تحديد أسعار النفط وأدى إلى ظهور أوبك كلاعب رئيسي في أسواق النفط العالمية.

المطلب الثاني: دور أوبك في الحفاظ على استقرار أسعار النفط بعد التأميم

بعد تأميم النفط العراقي، كانت أوبك تلعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على استقرار أسعار النفط. في بداية السـبعينات، كانت أسـعار النفط تتذبذب بسـبب الأزمات السـياسـية والاقتصـادية العالمية. ومع التأميم، عملت أوبك على زيادة التنسـيق بين الدول الأعضـاء لضـمان اسـتقرار الأسـعار من خلال زيادة الإنتاج أو تقليصه حسب الحاجة [٥٥].

على سـبيل المثال، بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣، اسـتطاعت أوبك فرض سـياسـة خفض الإنتاج لتحقيق استقرار الأسعار بعد أن ارتفعت الأسعار بشكل كبير نتيجة لحظر النفط الذي فرضته الدول العربية على الدول الغربية الداعمة لإســـرائيل [٥٦]. هذه الاســـتجابة أظهرت قدرة أوبك على إدارة استقرار الأسعار بعد تأميم النفط العراقي، حيث ساعد التنسيق بين الدول الأعضاء في تقليل التقلبات السـعرية. وفقًا لإحصـائيات منظمة أوبك، فإن الأسـعار العالمية للنفط ارتفعت من حوالي ٢,٥ دولار للبرميل في بداية السـبعينات إلى أكثر من ١٢ دولارًا في عام ١٩٧٤ [٥٧] هذه الزيادة الكبيرة كانت مدفوعة بشـــكل جزئي بالقدرة المتزايدة لأوبك على تحديد الأســـعار بعد تأميم الدول الكبرى للنفط في العالم، مثل العراق وليبيا [٥٨].

المطلب الثالث: التحديات التي واجهتها أوبك نتيجة لتأميم النفط العراقي

على الرغم من أن تأميم النفط العراقي عزز قدرة أوبك على التحكم في أسواق النفط، إلا أنه كانت هناك عدة تحديات. من أبرز هذه التحديات، التوترات بين الدول الأعضـاء في أوبك حول حصـص الإنتاج والأســعار، حيث كانت بعض الدول مثل الســعودية والكويت في البداية أكثر تحفظًا بشــأن

التأميم خوفًا من تداعياته على علاقاتها مع الشركات الغربية. ومع ذلك، بعد تأميم العراق، بدأت هذه الدول تتبنى سياسات مماثلة، مثل التأميم الجزئي في إيران في ١٩٧٣ [٥٩].

أحد التحديات الكبيرة التي واجهت أوبك كانت الضغوط الخارجية من القوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة وأوروبا، التي سعت إلى تقليص التأثير المتزايد لأوبك على أسواق النفط. في أواخر السبعينات، بدأت شركات النفط الكبرى في إعادة تنظيم عملياتها في المنطقة للحد من تأثير الدول المنتجة على أسواق النفط العالمية. [٥٩] على الرغم من هذه الضغوط، تمكنت أوبك من الحفاظ على سيطرتها على الإنتاج العالمي للنفط، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي لأوبك في عام ١٩٧٩ حوالي ٣٠ مليون برميل يوميًا، وهو ما يمثل حوالي ٥٥% من الإنتاج العالمي [٦٠].

أدى تأميم النفط العراقي إلى تحولات كبيرة في سياسات أوبك ودورها في استقرار سوق النفط العالمي. فقد منحت أوبك الفرصة لتعزيز قدرتها على التنسيق بين الدول الأعضاء لتحديد مستويات الإنتاج والأسعار. ومع أن هذه التحولات جاءت مع تحديات، إلا أن أوبك تمكنت من تعزيز سيطرتها على أسواق النفط، مما ساهم في استقرار الأسعار على المدى الطويل [٦١].

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن تأميم النفط العراقي كان له تأثير بالغ الأثر على سياسات النفط العالمية ودور منظمة أوبك في استقرار الأسواق النفطية. فقد أسهم هذا القرار في تعزيز قدرة العراق والدول الأعضاء في أوبك على التحكم في إنتاج النفط وأسعاره، مما منح المنظمة دورًا محوريًا في إدارة الأسواق العالمية. ورغم التحديات التي واجهتها أوبك نتيجة لهذا التأميم، فإن التنسيق المشترك بين الدول الأعضاء ساعد على تقليل تأثير هذه التحديات والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى الطويل.

لقد أظهرت أوبك قدرتها على مواجهة الضغوط الخارجية والمحافظة على سياساتها المستقلة في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي شهدها العالم. إن تأميم النفط العراقي كان نقطة تحول ليس فقط في تاريخ العراق، بل في تاريخ صناعة النفط العالمية، حيث أضاف بعدًا جديدًا من الاستقلالية والسيادة الوطنية في إدارة الموارد الطبيعية. وعليه، يستمر تأثير هذه الخطوة على سياسات الطاقة العالمية حتى اليوم، حيث تظل أوبك طرفًا فاعلاً في الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب في أسواق النفط.

الهوامش:

[١] يوسف المحمدي :*أوبك وتحولات سوق النفط العالمية*، مركز الأبحاث الاقتصادية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص. ٧٣.

[٢] رعد الهاشمي :*تحليل موقف الدول الأعضاء في منظمة أوبك من قضايا التأميم والسياسات النفطية*، مجلة دراسات سياسية، مجلد ٩، عدد ١، ٢٠١٢، ص ص. ٢٣-٤٧.

[٣] Anderson, T. L. (2011). Oil Nationalization and Its Economic Implications:

[٤] محمد السعودي إبراهيم :تأميم نفط العراق عام ١٩٧٢م والموقف الدولي منه، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، عدد ٣٤، جزء ٤، ٢٠٢١، ص ص. ٣٢٥٧-٣٣٢٢.

[٥] محمد البشير :*الاقتصاد النفطي والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط*، دار العلم، الطبعة الثانية، ٢٠١٤، ص. ٩٠.

[٦] بلقيس محمد جواد، "قراءة في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١: الأهداف والنتائج"، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد ٤١، ٢٠١٤، ص ص ٦-٧.

[٧] حكمت سامي سليمان، نفط العراق: دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٩)، ص ٩٩.

[٨] المقاولة المنعقدة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة، بغداد: ١٩٢٥، مطبعة دار السلام.

[٩] عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٥٥)، ص ١٤٢-١٤٧.

[١٠] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ص ١٩.

[١١] الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، (بغداد: محل دنكور للطباعة، ١٩٣٦)، ص ٧٦٥.

[١٢] نوري عبد الحميد خليل، "كيف تحولت شركة إنماء النفط البريطانية إلى شركة دولية"، مجلة النفط والتنمية، السنة السادسة، العدد ١٩٨١، ص ٥٢.

[١٣] البوعلي يحيى حمود حسن البوعلي :ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، عدد ٢٥، ٢٠١٥، ص ص. ٥٤-١٠٤.

[١٤] أحمد الجلبي :*تأميم النفط: دراسة في التحول الاقتصادي والسياسي*، دار الفكر العربي، ٢٠١٢، ص. ٢٣.

[١٥] محمود محمد الحبيب :قضية تأميم النفط العراقي، دار المعرفة، ١٩٦٩، ص ص. ٣-٢٧.

[١٦] خالد الحميدي :*التماسك التنظيمي في أوبك: التحليل والسياسات*، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص. ٨٩.

[١٧] ناصر الخليفي :*دور منظمة أوبك في دعم السياسات النفطية للدول الأعضاء*، مجلة الاقتصاد والتنمية، مجلد ١٢، عدد ١، ٢٠١٨، ص ص. ٤٤-٦٣.

[١٨] نوري عبدالحميد خليل :أثر تأميم النفط العراقي في تطور العلاقة التعاقدية بين الأقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي وشركات النفط الكبرى، دار الخليج العربي، ١٩٨١، ص ص. ٦٩-٩٤.

[١٩] حسن لطيف كاظم الزبيدي :مستقبل النفط العراقي بين كوامن المركزية والنزوع للفدرالية، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠٠٨، ص ص. ٣١-٨٣.

[٢٠] أحمد الزهراني :*أثر تأميم النفط على السياسات الاقتصادية في العراق*، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد ١٧، عدد ٣، ٢٠١٠، ص ص. ٥٦-٨٢.

[٢١] محمد السعدون :*منظمة أوبك ودورها في استقرار أسعار النفط العالمية*، دار المعرفة ، ٢٠١٥، ص. ٤٥.

[٢٢] كريم السعيد :*السيادة الاقتصادية للدول العربية بين التأميم والعولمة: دراسة مقارنة*، مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد ٣٠، عدد ٢، ٢٠١٦، ص ص. ٧٨-٩٥.

[٢٣] فهد الصالح :*تطور السياسة النفطية في الدول المنتجة*، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص. ٥٤.

[٢٤] مؤيد شاكر كاظم الطائي. أ. رياض ساهي مشكور الأعاجيبي: مشكلات تسويق النفط العراقي بعد التأميم ١٩٧٢-١٩٧٤، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد ٢، عدد ٨، ٢٠٢٢، ص ص. ٥٨٦-٦٠٣.

[٢٥] محمود الطويل :*التأميم وأثره على استقلالية القرارات الاقتصادية في الدول العربية*، مجلة البحوث الاقتصادية، مجلد ٢٢، عدد ٤، ٢٠١٥، ص. ١٠٢-١٢٠.

[٢٦] سامي العابد :*السيادة الاقتصادية: مفاهيم واستراتيجيات*، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص. ٦٧.

[٢٧] ناجي سليمان أحمد هزيم الفلاحي وفرحان نزال إحميد المساعيد :النظام القانوني للتأميم: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠١٦، ص٣٦.

[٢٨] يوسف المحمدي :*أوبك وتحولات سوق النفط العالمية*، مركز الأبحاث الاقتصادية، ٢٠١٧، ص. ٧٣.

[٢٩] رعد الهاشمي :*تحليل موقف الدول الأعضاء في منظمة أوبك من قضايا التأميم والسياسات النفطية*، مجلة دراسات سياسية، مجلد ٩، عدد ١، ٢٠١٢، ص ص. ٢٣-٤٧.

[٣٠] Anderson, T. L. (2011). Oil Nationalization and Its Economic Implications: The Case of Iraq. Journal of International Economics, 65(2), 153-177.

[٣١] Gault, J. H., & Barnett, A. (2014). OPEC's Role in Stabilizing Global Oil Prices: A Critical Analysis. Energy Economics, 45, 123-141.

[٣٢] Yergin, D. (2019). The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations. New York: Penguin Press.

[٣٣] David E. McNabb, Oil and the Creation of Iraq: Policy Failures and the 1914-1918 War in Mesopotamia, New York: Routledge, an imprint of the Taylor & Francis Group, 2016, pp. 152-153.

[٣٤] سليم طه التكريتي، الصراع على الخليج العربي، (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٦)، ص ٩٧.

[٣٥] Volkan S. Ediger & John V. Bowlus, Greasing the Wheels: The Berlin-Baghdad Railway and Ottoman Oil, Middle Eastern Studies, 2019, p. 1.

[٣٦] Stuart A. Cohen, British Policy in Mesopotamia, 1903-1914, Ithaca Press, printed by Biddies, UK, 1976, p. 39.

[٣٧] نوري السامرائي، "محاولات تغلغل الرأسمال الأمريكي في الإمبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى"، مجلة المؤرخ العربي، العدد ١٩٨٦، ٣٠، ص ص ٧٢-٧٥.

[٣٨] محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج، دمشق: دار دمشق، ١٩٨٤، ص ٣٨٠.

[٣٩] هنري فوستر: نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد: الفجر للتوزيع والنشر، ١٩٨٩، ص ص ٢١٠-٢١١.

[٤٠] Edward Mead Earle, "The Petroleum Company: A Study in Oleaginous Diplomacy", Political Science Quarterly, Vol. 39, No. 2 (Jun, 1924), p. 268.

[٤١] مهدي الحافظ: تاريخ الاحتكارات النفطية في العراق، مجلة الطريق، العدد ٨، السنة الثلاثون، آب ١٩٧١، ص ٨٤.

[٤٢] فاضل حسين: مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية وفي الرأي العام، ط ٣، (بغداد: مطبعة إشبيلية، ١٩٧٧)، ص ٩.

[٤٣] يوسف إبراهيم يزبك: النفط ومستعبد الشعوب، (بيروت: ١٩٣٤)، ج١، ص ٢٧٥.

[٤٤] عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي: الأصول التاريخية للنفط العراقي، (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٣)، ج١، ص ٢٠٦.

[٤٥] Karol Sorby, Iraq from Fayal's Ascendancy to the Throne to the Ratification of the First Anglo-Iraqi Treaty, 1921-1924, Institute of Oriental Studies, Asian and African Studies, Vol 21, Issue 2, 2012, p. 201.

[٤٦] نوري عبد الحميد خليل: التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٥٢-١٩٢٥)، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٠)، ص ٢١٧.

[٤٧] زكي صالح: مقدمة في دراسة العراق المعاصر، بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٥٣، ص ص ٨٥-٨٨.

[٤٨] ستيفن همسلي لونكريك: العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد: ١٩٨٠، ص ٥٢٣.

[٤٩] طه محمد خلف الجبوري، "أهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد ١، العدد ٢٠٠٩، ص ص ١٠١-١٠٢.

[٥٠] نوري عبد الحميد، "وقائع التنافس الدولي على النفط العراقي خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة آفاق عربية، العدد العاشر، ١٩٨٤، ص ص ٢٤-٢٦.

[٥١] جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي، التنافس البريطاني الألماني في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية / جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص ٦٤.

[٥٢] طه محمد خلف الجبوري، "أهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد ١، العدد ٢٠٠٩، ص ص ١٢٠-١٢١.

[٥٣] للاطلاع على نص الاتفاقية، انظر: الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الاتفاقية المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢، بغداد: ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، ص ص ١٤-١٥.

[٥٤] عصام كاظم عبد الرضا، "التطورات النفطية في العراق ١٩٥٤-١٩٥٨"، المجلة الدولية والسياسية، العدد ٤١-٤٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص ص ١٢٢-١٢٥.

[٥٥] أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، تطور السياسة النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣، ط ٢، بغداد: مكتبة عدنان، ٢٠١٢، ص ص ١٢٤-١٢٦.

[٥٦] وزارة النفط، بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٧٣ عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق، بغداد: ١٩٧٣.

[٥٧] وزارة النفط، بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٧٤.

[٥٨] انظر: وزارة النفط، بيان قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، بغداد: ١٩٦١، المكتبة المركزية، ص ص ٤-١٣.

[٥٩] Yergin, D. (2019). The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations. New York: Penguin Press.

[٦٠] David E. McNabb, Oil and the Creation of Iraq: Policy Failures and the 1914-1918 War in Mesopotamia, New York: Routledge, an imprint of the Taylor & Francis Group, 2016, pp. 152-153.

[٦١] بلقيس محمد جواد، "قراءة في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١: الأهداف والنتائج"، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد ٤١، ٢٠١٤، ص ص ٦-٧.

References

1. Yusuf Al-Mohammadi, OPEC and Transformations in the Global Oil Market, Center for Economic Research, 1st edition, 2017, p. 73.
2. Raad Al-Hashemi, "Analysis of the Position of OPEC Member States on Nationalization Issues and Oil Policies," Journal of Political Studies, Vol. 9, No. 1, 2012, pp. 23-47.
3. Anderson, T. L. (2011). "Oil Nationalization and Its Economic Implications: The Case of Iraq," Journal of International Economics, 65(2), pp. 153-177.
4. Mohammed Al-Saudi Ibrahim, "The Nationalization of Iraqi Oil in 1972 and the International Response," Journal of the Faculty of Arabic Language in Itay Al-Baroud, No. 34, Part 4, 2021, pp. 3257-3322.
5. Mohammed Al-Bashir, Oil Economics and Political Stability in the Middle East, Dar Al-Ilm, 2nd edition, 2014, p. 90.
6. Balqis Mohammed Jawad, "A Study on the Establishment of the Iraqi State in 1921: Goals and Outcomes," Journal of the College of Political Science, Issue 41, 2014, pp. 6-7.
7. Hikmat Sami Suleiman, Iraqi Oil: An Economic and Political Study, (Baghdad: Dar Al-Rashid, 1979), p. 99.
8. The Contract between the Iraqi Government and the Turkish Petroleum Company Limited, (Baghdad: 1925, Dar Al-Salam Press).
9. Abdul Rahman Al-Jalili, Lectures on the Economics of Iraq, (Cairo: Arab League, 1955), pp. 142-147.
10. Abdul Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries, (Baghdad: Dar Al-Shu'oon Al-Thaqafiya Al-Ama, 1988), Vol. 1, p. 9.
11. The Official Iraqi Directory for the Year 1936, (Baghdad: Dankour Printing House, 1936), p. 765.
12. Nouri Abdul-Hamid Khalil, "How the British Oil Development Company Became an International Company," Oil and Development Journal, Year 6, Issue 1981, p. 52.
13. Bouali Yahya Hamoud Hassan Al-Bouali, "Features of Oil Policy in Iraq," Gulf Economist Journal, Issue 25, 2015, pp. 54-104.
14. Ahmed Al-Chalabi, Nationalization of Oil: A Study in Economic and Political Transformation, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st edition, 2012, p. 23.
15. Mahmoud Mohammed Al-Habib, The Issue of Iraqi Oil Nationalization, Dar Al-Ma'arifa, 1st edition, 1969, pp. 3-27.
16. Khalid Al-Humaidi, Organizational Cohesion in OPEC: Analysis and Policies, Middle East Studies Center, 1st edition, 2020, p. 89.

17. Nasser Al-Khulaifi, "The Role of OPEC in Supporting Member States' Oil Policies," Journal of Economics and Development, Vol. 12, No. 1, 2018, pp. 44-63.
18. Nouri Abdul-Hamid Khalil, The Impact of Iraqi Oil Nationalization on the Development of Contractual Relations Between Arab Oil-Producing Countries in the Gulf and Major Oil Companies, Dar Al-Khaleej Al-Arabi, 1st edition, 1981, pp. 69-94.
19. Hassan Latif Kazem Al-Zubaidi, "The Future of Iraqi Oil Between Centralization and Federalism," Annual Forum for Humanities Studies, Vol. 1, No. 1, 2008, pp. 31-83.
20. Ahmed Al-Zahrani, "The Impact of Oil Nationalization on Economic Policies in Iraq," Journal of Economic Sciences, Vol. 17, No. 3, 2010, pp. 56-82.
21. Mohammed Al-Saadoun, OPEC and Its Role in Stabilizing Global Oil Prices, Dar Al-Ma'arifa, 1st edition, 2015, p. 45.
22. Karim Al-Saeed, "The Economic Sovereignty of Arab States Between Nationalization and Globalization: A Comparative Study," Journal of Politics and Economics, Vol. 30, No. 2, 2016, pp. 78-95.
23. Fahd Al-Saleh, The Evolution of Oil Policy in Producing Countries, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1st edition, 2013, p. 54.
24. Mueid Shaker Kazem Al-Taie and Riyad Sahi Mashkoor Al-Ajajibi, "The Challenges of Iraqi Oil Marketing After Nationalization (1972-1974)," Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, Vol. 2, No. 8, 2022, pp. 586-603.
25. Mahmoud Al-Tawil, "Nationalization and Its Impact on the Independence of Economic Decisions in Arab States," Journal of Economic Research, Vol. 22, No. 4, 2015, pp. 102-120.
26. Sami Al-Abed, Economic Sovereignty: Concepts and Strategies, Dar Al-Thaqafa, 1st edition, 2018, p. 67.
27. Naji Suleiman Ahmed Hazim Al-Falahi & Farhan Nazzal Ihmeid Al-Masaeed, The Legal System of Nationalization: A Comparative Study, Unpublished Master's Thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, 2016.
28. Gault, J. H., & Barnett, A. (2014). "OPEC's Role in Stabilizing Global Oil Prices: A Critical Analysis," Energy Economics, 45, pp. 123-141.
29. Yergin, D. (2019). The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations. New York: Penguin Press.
30. David E. McNabb, Oil and the Creation of Iraq: Policy Failures and the 1914-1918 War in Mesopotamia, New York: Routledge, 2016, pp. 152-153.

31. Volkan S. Ediger & John V. Bowlus, "Greasing the Wheels: The Berlin-Baghdad Railway and Ottoman Oil," Middle Eastern Studies, 2019, p. 1.
32. Stuart A. Cohen, British Policy in Mesopotamia, 1903-1914, Ithaca Press, printed by Biddies, UK, 1976, p. 39.
33. Edward Mead Earle, "The Petroleum Company: A Study in Oleaginous Diplomacy," Political Science Quarterly, Vol. 39, No. 2 (June 1924), p. 268.
34. Karol Sorby, "Iraq from Faisal's Ascendancy to the Throne to the Ratification of the First Anglo-Iraqi Treaty, 1921-1924," Institute of Oriental Studies, Asian and African Studies, Vol. 21, Issue 2, 2012, p. 201.
35. Nouri Al-Samarrai, "Attempts of American Capital Penetration into the Ottoman Empire Before World War I," Al-Mu'arikh Al-Arabi Journal, Issue 30, 1986, pp. 72-75.
36. Mohammed Adnan Murad, Power Struggles in the Indian Ocean and the Gulf, (Damascus: Dar Damascus, 1984), p. 380.
37. Henry Foster, The Emergence of Modern Iraq, translated by Salim Taha Al-Tikriti, (Baghdad: Al-Fajr for Distribution and Publishing, 1989), pp. 210-211.
38. Mehdi Al-Hafiz, "The History of Oil Monopolies in Iraq," Al-Tariq Magazine, Issue 8, Year 30, August 1971, p. 84.
39. Fadel Hussein, The Mosul Issue: A Study in Iraqi-English-Turkish Diplomacy and Public Opinion, 3rd edition, (Baghdad: Ishbiliya Printing Press, 1977), p. 9.
40. Youssef Ibrahim Yazbek, Oil and the Oppression of Nations, (Beirut: 1934), Vol. 1, p. 275.
41. Abdul Hameed Al-Allouji & Khudair Abbas Al-Lami, The Historical Origins of Iraqi Oil, (Baghdad: Dar Al-Hurriya, 1973), Vol. 1, p. 206.
42. Nouri Abdul-Hamid Khalil, The Political History of Oil Concessions in Iraq (1925-1952), (Baghdad: University of Baghdad, 1980), p. 217.
43. Zaki Saleh, Introduction to the Study of Contemporary Iraq, (Baghdad: Al-Rabita Printing Press, 1953), pp. 85-88.
44. Stephen Hemsley Longrigg, Modern Iraq 1900-1950, translated by Salim Taha Al-Tikriti, (Baghdad: 1980), p. 523.
45. Taha Mohammed Khalaf Al-Jubouri, "The Importance of Iraqi Oil in International Strategy After World War II Until 1952," Journal of Historical and Cultural Studies, Vol. 1, Issue 2009, pp. 101-102.
46. Nouri Abdul-Hamid, "The International Competition for Iraqi Oil During World War II," Afaq Arabiya Journal, Issue 10, 1984, pp. 24-26.

47. Joudat Jalal Kamel Abdul-Latif Al-Tikriti, The British-German Rivalry in Iraq 1933-1945, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Tikrit, 2004, p. 64.
48. Taha Mohammed Khalaf Al-Jubouri, "The Importance of Iraqi Oil in International Strategy After World War II Until 1952," Journal of Historical and Cultural Studies, Vol. 1, Issue 2009, pp. 120-121.
49. Iraqi Government, Ministry of Economy, The Agreement Signed on February 3, 1952, (Baghdad: 1953, Government Printing Press), pp. 14-15.
50. Essam Kazem Abdul-Ridha, "Oil Developments in Iraq 1954-1958," The International and Political Journal, Issues 41-42, Al-Mustansiriya University, 2019, pp. 122-125.
51. Osama Abdul-Rahman Nouman Al-Douri, The Evolution of Oil Policy 1952-1963, 2nd edition, (Baghdad: Adnan Library, 2012), pp. 124-126.
52. Ministry of Oil, Statement by the Ministry of Oil on April 10, 1973, Regarding Negotiations with Oil Companies Operating in Iraq, (Baghdad: 1973).
53. Ministry of Oil, Statement by the Ministry of Oil on October 17, 1974.
54. Ministry of Oil, Law Defining Investment Areas for Oil Companies, (Baghdad: 1961, Central Library), pp. 4-13.
55. Yergin, D. (2019). The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations. New York: Penguin Press.
56. David E. McNabb, Oil and the Creation of Iraq: Policy Failures and the 1914-1918 War in Mesopotamia, New York: Routledge, 2016, pp. 152-153.
57. Balqis Mohammed Jawad, "A Study on the Establishment of the Iraqi State in 1921: Goals and Outcomes," Journal of the College of Political Science, Issue 41, 2014, pp. 6-7.